



مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية  
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

# محلقة الذخائر السائتة الأعجوبة

المجلد الثامن والعشرون - العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٤٧هـ / يناير - مارس ٢٠٢٦م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- ظاهرة القوة والضعف في الدرس النحوي - دراسة تحليلية
- المَزِيَّة في الفكر النحوي: مفهوما وأنواعها وروابطها
- ما أهمله ابن فارس في (مقاييس اللغة) من الأصول اللغوية الواردة في القرآن الكريم
- الحروف التي لا تأتلف في نسيج الكلمة العربية - دراسة مُعجمية صوتية على الألفاظ الأعجمية في معجم تاج العروس
- التناوب بين النون وأصوات العلة في آخر الكلمة في معجم (تاج العروس) - دراسة صوتية دلالية
- تعاليق وتعليقات على: مختصر كتاب العين، للإسكافي (ت: ٤٢٠هـ) بتحقيق: د. هادي حمودي مطبوعات وزارة الثقافة، سلطنة عُمان، ط١/١٩٨٨م، ط٢/٢٠١٦م



رئيس التحرير  
تركي بن سهو العتيبي  
مدير التحرير  
عبد العزيز بن علي الغامدي

# مجلة الدراسات اللغوية



مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية  
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

## فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د  
ردمدم: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المجلد الثامن والعشرون - العدد الثالث  
(رجب - رمضان ١٤٤٧هـ / يناير - مارس ٢٠٢٦م)

- ظاهرة القوة والضعف في الدرس النحوي - دراسة تحليلية  
مدحت يوسف السبع ٥
- المَرْيَّة في الفكر النحوي: مفهومها وأنواعها وضوابطها  
سيف الدين طه الفقراء ٤٥
- ما أهمله ابن فارس في (مقاييس اللغة) من الأصول اللغوية  
الواردة في القرآن الكريم  
إبراهيم بن ناصر بن محمد الشقاري ٩١
- الحروف التي لا تأتلف في نسج الكلمة العربية  
دراسة معجمية صوتية على الألفاظ الأعجمية في معجم تاج العروس  
سعد بن حماد العصباني البلوي ١٧١
- التناوب بين النون وأصوات العلة في آخر الكلمة في معجم (تاج العروس)  
دراسة صوتية دلالية  
ندى بنت صالح بن عبد الرحمن المحيميد ٢٤٣
- تعاليق وتعليقات على: مختصر كتاب العين، للإسكافي (ت: ٤٢٠هـ)  
بتحقيق: د. هادي حمودي مطبوعات وزارة الثقافة، سلطنة عُمان.  
ط١/١٩٨٨م، ط٢/٢٠١٦م ٣٣٣
- عمر خلوف ٣٣٣

## المحتويات

مجلة الدراسات اللغوية  
ص.ب. ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣  
Journal of Linguistic Studies  
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993  
البريد الإلكتروني  
Arabic1433@kferis.com Arabic1433@gmail.com

عنوان المراسلة

## هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي  
عبد الرحمن بن محمد العمار  
فريد بن عبد العزيز السليم

## الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- إبراهيم بن صالح الحندود ..... أستاذ النحو في جامعة القصيم.
- بدر بن محمد الجابري ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- عبدالرزاق بن فراج الصاعدي ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- عبدالله صالح بابعير ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد بن يعقوب تركستاني ..... أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- محمود أحمد السيد نحلة ..... أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- مسعود صحراوي ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

### ضوابط النشر:

- ١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
- ٢- أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
- ٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.
- ٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.
- ٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- ٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
- ٧- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
- ٨- أن يكون البحث باللغة العربية.
- ٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.
- ١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

**أولاً : البحوث والدراسات**



**ظاهرة القوة والضعف في الدرس النحوي  
دراسة تحليلية**

إعداد:

**مدحت يوسف السبع**

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر



• الملخص:

برجع النظر في الدرس النحوي لحظت تعويل النحاة على قضية القوة والضعف، متخذين من ذلك وسيلة لتعليل السلوك اللغوي لبعض العوامل والمعمولات والمكملات والفضلات في الجملة العربية، ومن ثم فهي فكرة تعدّ من مستتبعات القول بنظرية العامل في النحو العربي.

وجاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد اختُصّ بالتعريف ببعض المصطلحات المتعلقة بالبحث، ومبحث أول تعرّض لأنواع القوة والضعف في الدرس النحوي، ومبحث ثانٍ حاول الوصول للأسباب التي تؤدي إلى القوة والضعف، ومبحث ثالث بيّن الآثار المترتبة على القوة والضعف. والمنهج المتبع في هذا البحث هو الاستقراء والتحليل.

ومن أهم نتائج هذا البحث: وضع تصور لظاهرة القوة والضعف يكشف أنواعها، وأسبابها، وآثارها. وأثبت استعانة النحاة في تعليل القوة والضعف بما هو من خارج النص اللغوي، وهذا دليل عناية النحاة بالمقام. وأكدت أن النحو العربي يولي الدلالة أهمية كبرى؛ فقد حكم النحاة بقوة اللفظ إذا استعمل في مجاله الدلالي، وبضعفه إذا استعمل في غيره، وكان لهذا أثره في الحكم النحوي. وتبين التزام النحاة بقواعد المنطق الطبيعي في الدرس النحوي العربي، ويتجلّى ذلك في صور كثيرة، منها: أن كثرة الاستعمال تُكسب قوةً، وكذلك اجتماع النظائر، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: أنواع القوة والضعف، أسباب القوة والضعف، آثار القوة والضعف، المعمول.

\*\*\*\*\*

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة:

الحمد لله القوي الجبار، الذي كلُّ شيء عنده بمقدار، والصلاة والسلام على نبيه المختار، وعلى آله وصحابه الأخيار، وعلى جميع المرسلين والملائكة الأطهار، وبعد:

فموضوع هذا البحث هو: ظاهر القوة والضعف في الدرس النحوي: دراسة تحليلية، سواء أكان ذلك راجعاً للفظ ذاته أم لعلاقته بالعامل أو غيره في الجملة العربية.

والتعويل على القوة والضعف وسيلة ابتكرها النحاة لتكون من وسائل تعليل السلوك اللغوي لبعض العوامل والمعمولات والمكملات والفضلات في الجملة العربية، ومن ثم فهي فكرة تعدّ من مستتبعات القول بنظرية العامل في النحو العربي.

ومن الأسباب التي حثت على القيام بهذا البحث أي دراست - في بحث سابق - ظاهرة قوة العامل وضعفه في الدرس النحوي العربي<sup>(١)</sup>، واتضح لي أن في النحو العربي ما يوصف بالقوة والضعف غير العامل، فلما جمعته، وراجعته؛ عرفت أهميته، ووجدته قميناً بأن يُدرَسَ في بحث مستقل.

وقد حرّرت في تسمية هذا البحث؛ لأنه يشمل كل ما في الجملة العربية، واقترح بعض الأفاضل من أساتذتي بعد الاطلاع عليه أن أسميّه: ظاهرة القوة والضعف في الدرس النحوي: دراسة تحليلية، وأردت به أن أستوفي ما بدأته في البحث الأول من تجلية جهد النحاة في باب القوة والضعف، إن في العوامل أو في غيرها، فلم تزل نظرية العامل مع كثرة ما وُجِه إليها من نقد وما طُرح لها من بدائل، تشغل كثيراً من مساحات التأليف النحوي العربي.

(١) حظي البحث بقبول النشر في: مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بتاريخ: ٣/٣/١٤٤٧هـ الموافق ٢٦/٨/٢٠٢٥م.

وقد بحثت في المظان لعلي أجد من درس موضوع القوة والضعف في غير العامل في الدرس النحوي دراسةً مستقلةً، لكن لم أهد من ذلك إلى شيء، إلا ما ورد من آراء لبعض النحاة منشورة في مؤلفاتهم، وخاصة المؤلفات التي تُولي نظرية العامل عنايةً وجهداً.

وإن كان كتاب (نظرية العامل في النحو العربي: دراسة تأصيلية وتركيبية) قد أفرد لها مساحة محدودة في الفصل الرابع: (أصول الأعمال وقواعده)، في الأصل الثامن عشر: (المعمولات قوية وضعيفة)، في أقل من صفحتين<sup>(١)</sup>، وفيهما اكتفى بأن أشار إلى بعض ما ورد في التراث النحوي عن قوة المعمولات وضعفها، ولكنه لم يناقش ذلك، ولم يبين عليه.

وقد جاءت النصوص المستشهد بها في هذا البحث كثيرة؛ نظراً لطبيعة البحث الذي يحاول بيان ظاهرة القوة والضعف في الدرس النحوي، ولعل الذي أظهر كثرة النصوص المستشهد بها هو أن هذا البحث يجمع أطراف ظاهرة لغوية كبيرة في عدد من الصفحات محدود، وقد أُلجأ كبرُ حجم الظاهرة ومحدودية مساحة التأليف المتاحة إلى الحرص على الإيجاز في التعليق على النصوص المستشهد بها؛ فظهرت كثرتها.

وجاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع؛ قام (التمهيد) بالتعريف ببعض المصطلحات المتعلقة بالبحث. وتعرض المبحث الأول لأنواع القوة والضعف في الدرس النحوي. وحاول المبحث الثاني الوصول للأسباب التي تؤدي إلى القوة والضعف. وبين المبحث الثالث الآثار المترتبة على القوة والضعف.

وحرصت - قدر ما وسعني الجهد - أن أتحري الدقة، وأن يكون البحث خالياً من أوجه القصور ومما يصعب فهمه، ولكن العصمة لأنباء الله ورسله - عليهم الصلاة والسلام - دون من سواهم، وأسأل الله تعالى العون والعفو.

(١) نظرية العامل في النحو العربي - دراسة تأصيلية وتركيبية: ٢٩٣ - ٢٩٤.

## التمهيد: التعريف ببعض المصطلحات المتعلقة بالبحث

سأعرف في هذا المبحث ببعض المصطلحات المتعلقة بالبحث، وهي: المعمولات، المكملات، الفضلات.

### ١-١ المعمولات:

المعمولات جمع مؤنث سالم للفظ (المعمول)، والمعمول هو ما يتغير آخره - لفظاً أو تقديراً - برفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم بتأثير العامل فيه<sup>(١)</sup>.  
وأضاف بعض اللغويين في تعريفه ما شمله؛ فالمعمول «هو مدخول العامل، ومدار تأثيره، ويطلق على الفاعل، والمفاعيل بكل أنواعها، والأسماء المنصوبة بالنواسخ وأخبارها، وخبر المبتدأ في رأي من يقول: إن المبتدأ رافع له<sup>(٢)</sup>، وكذلك المجرورات بالحروف أو بالإضافة، وكل ما قدر لرفعه أو نصبه أو جره أو جزمه عامل محذوف أو نائب عنه»<sup>(٣)</sup>.

### ٢-١ المكملات:

عُرِّفت المكملات بأنها «جمع، مفردة مُكَمَّل: ألفاظ تستعمل بجوار الألفاظ الأساسية في الجملة؛ لتدل على معانٍ تكميلية، مثل: الضمائر، والإشارة أحياناً، وأدوات التنكير»<sup>(٤)</sup>.

وهذا التعريف غير دقيق؛ فبعض الضمائر وأسماء الإشارة قد يقع غير مكمل، فيكون مبتدأً أو فاعلاً. وعُرفت المكملات كذلك بأنها «ما زاد عن عناصر الإسناد الأساسية في التراكيب اللغوية»<sup>(٥)</sup>، وهذا التعريف أوسع، وبينه

(١) جامع الدروس العربية: ٢/ ٥٧٠.

(٢) بل الخبر معمول في كل قول في مسألة تحديد رافع الخبر.

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٦١.

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة: ٣/ ١٩٦٠.

(٥) البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي: ص ٨.

وبين التعريف اللغوي وشيخة، فهو مكمل لما قامت به الجمل من عملية الإسناد الاسمي أو الفعلي.

### ١-٣ الفَصَلات:

ورد مصطلح الفضلة عند كثير من النحاة واللغويين، فهو عند المبرد الزيادة المستغنى عنها، وحذفها لا يُخل بالكلام، ولكن ذكرها يزيد في الفائدة «فيكون المفعول فيه فضلةً كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك، مما إذا ذَكَرْتَهُ زِدْتَ في الفائدة، وإذا حذفته لم تخلل بالكلام»<sup>(١)</sup>.

ورأي ابن هشام أن «المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه»<sup>(٢)</sup>، ويقصد بالجملة المسند والمسند إليه، والتمام عنده تمام تركيب العمدة، وليس تمام الإفادة، والمقصود بالفضلة ما ليس بالمسند ولا المسند إليه<sup>(٣)</sup>.

والفضلة عكس العمدة؛ لأن «العمدة عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقاً إلا لعارض»<sup>(٤)</sup>.

وقد يُردّ على ذلك ببعض العمدة التي يسوغ حذفها مطلقاً إلا لعارض، فمن ذلك المبتدأ في قطع النعوت، والخبر في نحو: لولا زيد لأكرمتك<sup>(٥)</sup>.

وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة، كما في قولك: صحيح، في جواب: كيف زيد؟ وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة، كما في الحال في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ

(١) المقتضب: ٣/ ١١٦.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٥.

(٣) مكانة الفضلة في بنية الجملة العربية عند نحاة قدامى ومحدثين: ص ٥.

(٤) شرح تسهيل الفوائد: ١/ ٢٦٥.

(٥) التذييل والتكميل: ٣/ ٢٤٣.

بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿الشعراء: ١٣٠﴾ وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ﴾ (الدخان: ٣٨)<sup>(١)</sup>.

وأحياناً لا يُستغنى عن الفضلة «ليس معنى قول النحويين: إن الحال فضلة، أنها مستغنى عنها في كل موضع، ألا ترى أن من الأحوال ما يسد مسد الخبر الذي لا بد منه في نحو: ضربني زيدا قائماً. وكذلك نجد من الفضلات ما لا يسوغ سقوطه من الكلام، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، و(له) لا تستغني الآية عنه، وإن لم يكن خبراً ولا جزءاً منه»<sup>(٢)</sup>. ولكن المقصود أن الفضلة لا تستقل وحدها بالإفادة «إنما أراد النحويون بقولهم: إن الحال فضلة؛ أنها لا ينغقد بها وحدها خبر مفيد مستقل بنفسه، وإنما تنغقد فائدة غيرها دونها أو بها مقترنة مع غيرها، أما أن تكون هي وحدها خبراً يستقل به كلام فلا»<sup>(٣)</sup>.

ويرى ابن جني أن الفضلات كثيرة «كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد من أن يكون مفعولاً به، ألا ترى أن الفضلات كثيرة كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء، فلما قلت: ومفعول به ميّزت أي الفضلات هو، فاعرف ذلك وقسّه»<sup>(٤)</sup>.

فالعمدة يشمل: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، أو الشبيه به لفظاً. والفضلة ما عدا العمدة، فتشمل المفعول المطلق، والمقيد (المفعول به، المفعول له، المفعول معه، المفعول فيه)، والمستثنى، والحال، والتمييز، أو المشبه بالمفعول به.

ومصطلح الفضلة قد يطلق على بعض ما يطلق عليه مصطلح المعمولات «تقدم من الفضلات المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ٦/٢.

(٢) رسائل في اللغة، الرسالة الرابعة: ١٥٧.

(٣) رسائل في اللغة، الرسالة الرابعة: ١٥٧.

(٤) الخصائص: ١/ ١٩٨.

والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال، وبقي التمييز وهو المذكور في هذا الباب<sup>(١)</sup>.

وبرجع النظر في التعريفات السابقة تتضح أمور، أهمها مما يخص هذا البحث:

- حدوث نوع من التداخل بين هذه التعريفات؛ فالضائمر وأسماء الإشارة، وهما مما ذكر في تعريف المكملات، قد تكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو خبراً لناسخ... إلخ، مما ذكر في تعريف المعمولات.
- مصطلح المعمولات يشمل الفاعل؛ لأنه معمول للفعل، فالفعل هو رافعُه، ولكنه - غير شك - ليس من الفضلات، وهو - كذلك - ركن من ركني الإسناد؛ فهو ليس مكملًا.
- المكملات هي الفضلات نفسها، وهي ما سوى ركني الإسناد، والمعمولات أعم منهما؛ إذ يدخل فيها ركني الإسناد.
- كثرة الموضوعات التي تشملها هذه التعريفات.

وحاول البحث التغلب على الأمور الثلاثة الأولى بألا يفصل في المعالجة بين ما يخص المعمولات وما يخص المكملات أو الفضلات من الشواهد والأمثلة التي سيوردها البحث.

أما الأمر الأخير، وهو كثرة الموضوعات؛ فيفرض وجوده بقوة، خاصة إذا عرف أن البحث حاول أن يستوفي جانباً مما يتعلق بالمعمولات والمكملات والفضلات، مظهرات ومضمرة؛ كحالتها من حيث الإعراب والبناء والصرف، والحالة الإعرابية، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وأدوات الربط وغيرها. وقد تغلب البحث على هذه الصعوبة بأن اختار بعض حالات القوة والضعف التي تدلل على شخوص الظاهرة في الدرس النحوي العربي - وأرجو أن تكون كافية - وتوضح أسبابها، وآثارها. والموضوع - بعد - قابل للتوسع.

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٨٦.

## المبحث الأول: أنواع القوة والضعف

تعددت أنواع القوة والضعف في الدرس النحوي؛ فمنها القوة الذاتية، ومنها القوة المكتسبة، ومنها القوة العامة التي لا تنحصر في باب نحوي بعينه، بل تتعداه إلى غيره من الأبواب، ومنها القوة التي تكون على مستوى باب نحوي بعينه.

### ٢-١ القوة الذاتية:

هي درجة ما باللفظ من أوصاف الاستحقاق التركيبي، وهذه القوة مصدرها اللفظ ذاته دونما نظر لعامله أو لتعلقه التركيبي في جملة، فهو في ذاته متصف بها أو بالضعف، ومما تتحقق فيه القوة الذاتية:

### ٢-١-١ المصروف والممنوع من الصرف والمبني:

الاسم المصروف هو الأقوى لذاته دونما تدخل عامل خارجي يُكسبه القوة أو عكسها؛ ولذا سُمي متمكناً أمكن، في حين سُمي غير المصروف، وهو الأضعف، متمكناً غير أمكن «وينقسم المعرب قسمين؛ أحدهما: كامل أوصاف الاستحقاق، فتُجرى عليه جميع أنواع إعراب الأسماء، ويسمى متمكناً أمكن... والثاني: ناقص أوصاف الاستحقاق، فلم يجر كمال أنواع إعراب الأسماء عليه، ويسمى متمكناً غير أمكن»<sup>(١)</sup>.

وأضعف من الاسم المعرب - منصرفاً وغير منصرف - الاسم المبني؛ ولذلك سُمي غير متمكن، ويلزم آخره حالة واحدة «الاسم ينقسم بالنظر إلى شَبَهه بالحرف وعَرَّائه عن ذلك قسمين: مشبه له، فيبنى، ويقال فيه: غير متمكن، وغير مشبه له، فيعرب، ويقال: متمكن»<sup>(٢)</sup>.

(١) البديع في علم العربية: ١٦.

(٢) حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك: ٢ / ١٢٤٧.

## ٢-١-٢ أسماء الإشارة:

أسماء الإشارة تتفاوت في القوة حسب مكان المشار إليه؛ فأقواها ما كان يشير للبعيد جداً، وأضعف منها ما يشير للبعيد، وأضعفها ما يشير للقريب؛ وذلك في الإشارة للأشخاص أو الأماكن.

وخصت كل درجة من درجات المشار إليه، إذا كان شخصاً، بلفظ؛ ف(ذا) إشارة للقريب، فإذا زيدت عليه الكاف (ذاك) أصبح للبعيد، فإذا زيدت اللام مع الكاف (ذلك) صار للأكثر بعداً؛ فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وقوته «ف(ذا) إشارة إلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدل على البُعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة للإيحاء إلى حاضر. فإذا أرادوا الإشارة إلى متباعد؛ زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: (ذاك). فإن زاد بُعد المشار إليه؛ أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: (ذلك). واستُفيداجتماعها زيادة في التباعد؛ لأن قوَّة اللفظ مُشعرة بقوة المعنى»<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى في ألفاظ الإشارة للمكان؛ فالإشارة للحاضر بلفظ (هنا)، فإذا زدنا عليه الكاف صار اللفظ (هناك) إشارة للبعيد، ولنشير للأبعد نزيد على ذلك اللام، فيكون اللفظ (هنالك) «لوزعوا الكاف فقالوا: (رأيتُه هنا) بغير كاف، صارت الإشارة إلى مكان حاضر. وقد علمت أن الكاف مع (هنا) بمنزلة: (ثم) بصيغتها، ويدخلون اللام لتأكيد التباعد، فيقولون: (هنالك)»<sup>(٢)</sup>، ويقول العكبري: «وأما (هنا) فاسم للمكان الحاضر... فإذا دخلت عليها الكاف صار للمكان البعيد؛ لأن الحاضر يعرفه المخاطب، وإذا لم يعرفه كان بعيداً، وصار بمنزلة هذا، فإن زدت اللام فقلت (هنالك) كان أبعد»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح المفصل: ٢/ ٣٦٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ١٧٨.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٥٨.

وسوّى بعضهم في قوة الإشارة بين (ذاك) و(ذلك)، وبين (هناك) و(هنالك) «من قال في الإشارة إلى الشخص القريب (ذا)؛ قال في الإشارة إلى المكان القريب (هنا) دون تبيينه ولا خطاب. ومن رأى مصاحبة التبيين فقال: (هذا)؛ قال: (ههنا). ومن قال: (ذاك)؛ قال: (هناك). ومن قال: (ذلك)؛ قال: (هنالك). ومن سَوَّى: (ذاك) و(ذلك)، مُلغياً للتوسط، سَوَّى: (هناك) و(هنالك)، ومن لم يُسَوِّهما معترفاً بالتوسط؛ لزمه مثل ذلك في: (هناك) و(هنالك)»<sup>(١)</sup>، وإن كان ابن مالك يجعل (ثم) في منزلة (هنالك)، ويضيف إليها: (هنا، وهنا) «ويشار أيضاً إلى المكان البعيد بـثَمَّ، وهنّا، وهنّا، كما يشار إليه بهنالك، وقد يقال: هنّاك وهنّاك، وقد يقال: هنّت، موضع هنّا»<sup>(٢)</sup>.

والأولى أن تكون الإشارة ثلاث درجات في القوة؛ أضعفها ما كان للقريب، وأوسطها ما كان للبعيد، وأقواها ما كان للبعيد جداً؛ استثناساً بمبدأ أن الزيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى غالباً «فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء؛ أوجبت القسمة له زيادة المعنى به»<sup>(٣)</sup>.

### ٢-١-٣ التوكيد المعنوي:

ألفاظ التوكيد المعنوي ليست سواء في القوة، بل بعضها أقوى من بعض؛ فالتوكيد المعنوي «على ضربين؛ أحدهما: الذي قصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافاً وأقام المضاف إليه مقامه... والثاني: أن يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص»<sup>(٤)</sup>.

ولفظ (كل) مما يرفع توهم وضع العام موضع الخاص، وهو أقوى في ذلك من الألفاظ: (أجمع) و(جمعاء) و(جمع) وغيرها من ألفاظ التوكيد

(١) شرح تسهيل الفوائد: ١/ ٢٥٠.

(٢) شرح تسهيل الفوائد: ١/ ٢٥٠.

(٣) الخصائص: ٣/ ٢٧١.

(٤) شرح تسهيل الفوائد: ٣/ ٢٨٩.

المعنوي «ويتبع أجمعَ أكتعُ أبصعُ، ويتبع أجمعين أكتعون أبصعون، ويتبع جمعاءً كتعاءً بصعاءً، ويتبع جمعَ كتعُ بصعُ، ومعنى هذه التوابع كلها شدة التوكيد، ولا يجوز تقديم بعضها على بعض، كذلك لو قلت: جاء القوم أجمعون كلهم؛ لم يجز أن تقدم (أجمعين) على (كل)؛ لضعفها، وقوة (كل) عليها»<sup>(١)</sup>. ويقول ابن السراج: «فأما ما يؤكد به (أجمعون) من قولك: جاءني قومك أجمعون أكتعون ونحوه؛ فإنها هو مبالغة، ولا يجوز أن يكون (أكتعون) قبل (أجمعين)»<sup>(٢)</sup>.

والتوكيد المعنوي بلفظين أقوى من التوكيد المعنوي بلفظ واحد ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله بأجمع، وكلها بجمعاء، وكلهم بأجمعين، وكلهن بجمع»<sup>(٣)</sup>.

#### ٢-١-٤ التذكير، والتأنيث:

التذكير أقوى من التأنيث «التذكير والإفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة»<sup>(٤)</sup>؛ لأن «التأنيث فرعٌ على التذكير لوجهين؛ أحدهما: أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبرٌ عنها بلفظ مذكّر، نحو: (شيء)، و(حيوان)، و(إنسان)، فإذا علم تأنيثها؛ رُكب عليها العلامة، وليس كذلك المؤنث. الثاني: أن المؤنث له علامةٌ على ما سبق، فكان فرعاً»<sup>(٥)</sup>؛ ولذلك نجد أن «التأنيث إذا اختلط بالتذكير غلب التذكير، وأبطل علامة التأنيث»<sup>(٦)</sup>؛ لقوة التذكير.

(١) اللمع في العربية: ١ / ٨٥.

(٢) الأصول في النحو: ٢ / ٢٣.

(٣) التصريح: ٢ / ١٢٤.

(٤) الخصائص: ٢ / ٢٠٧.

(٥) شرح المفصل: ١ / ١٦٨.

(٦) شرح التصريف: ٢٥٥.

٢-١-٥ الأفراد، والتعدد:

الأفراد هو الأصل، ومن ثم فالأفراد أقوى من التثنية والجمع، وقد سبق قول ابن جني: «التذكير والأفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة»<sup>(١)</sup>، وعلل ذلك بقوله: «وإنما كان التذكير والأفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكمالها أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها»<sup>(٢)</sup>، و«التثنية فرع على الواحد»<sup>(٣)</sup>، ومن ثم الأفراد أقوى لأصالته. والجمع يلي الأفراد في القوة، وتلي التثنية الجمع «الجمع أقوى من التثنية لأنه يقع على أعداد مختلفة، وكان ذلك أعم تصرفاً من التثنية التي تقع لضرب واحد من العدد، لا تجاوزه، وهو اثنان»<sup>(٤)</sup>.

٢-١-٦ الظروف:

بالمقارنة بين ظروف الزمان وظروف المكان من حيث قوة الاسمية؛ فإن «ظروف الزمان أقوى في الاسمية»<sup>(٥)</sup>؛ وذلك للآتي:

- تصرف أسماء الزمان؛ حيث إنها تخرج عن النصب على الظرفية إلى غيره «ظروف الدهر أشدّ تمكناً في الأسماء؛ لأنها تكون فاعلة ومفعولة، تقول: أهلكك الليل والنهار، واستوفيت أيامك»<sup>(٦)</sup>.
- شيوع استعمال ألفاظ الزمان أخباراً للمصادر<sup>(٧)</sup>.

(١) الخصائص: ٢ / ٢٠٧.

(٢) الخصائص: ٢ / ٢٠٩.

(٣) علل النحو: ص ٣٠٧.

(٤) علل التثنية: ص ٧٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦ / ٤٥.

(٦) الكتاب: ١ / ٤١٩.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦ / ٤٥.

- يكثر في كلام العرب العبارة عن الزمان بألفاظ المصادر<sup>(١)</sup>.  
ومما سبق يتضح أن ظروف الزمان أقوى تمكناً في الاسمية من  
ظروف المكان.

## ٢-٢ القوة المكتسبة:

هي القوة التي ليس مصدرها اللفظ ذاته، بل اكتسبها من غيره، ويمكن  
تعريفها بأنها: درجة تمكُّن المعمول وارتباطه بالعامل، وتأثره به، وقيامه بوظيفته  
في جملة، ومن ذلك:

### ٢-٢-١ قوة الارتباط بالعامل:

المعمولات تختلف من حيث ارتباطها بالعامل، وبعضها أقوى من بعض،  
وقد يكون مكتسباً قوته من العامل لسبب، ف«المفعول له أقوى من المفعول  
معه؛ لأنَّ الفعل أدلُّ عليه؛ إذ الغالبُ من العاقل ألاَّ يفعل فعلاً إلاَّ لغرض، ما لم  
يكن ساهياً أو ناسياً، وليس كذلك المفعول معه؛ لأنه ليس من الغالب أن يكون  
للفاعل مشاركٌ في الفعل»<sup>(٢)</sup>.

## ٢-٣ القوة العامة:

هي القوة التي لا تنحصر في باب نحوي بعينه، بل تتجاوز ذلك إلى أكثر  
من باب، ومن ذلك:

### ٢-٣-١ قوة التعريف:

التعريف يدخل عدداً من أبواب النحو العربي، مثل: باب الضمائر، وباب  
الإشارة، وباب النداء، وغيرها، وتختلف المعارف من حيث قوتها في التعريف  
«وأعرفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلمُ، ثم ضميرُ الغائب

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦ / ٤٥.

(٢) شرح المفصل: ٤ / ٣٠٥.

السالم من إبهام، ثم المشارُ به والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة، والمضافُ بحسب المضاف إليه»<sup>(١)</sup>.

فاسم الإشارة والمنادى في مرتبة واحدة؛ «لأن كلاً منهما تعريفه بالقصد»<sup>(٢)</sup>، وكذلك الموصول والمعرف بـ(أل)، كلاهما في مرتبة واحدة؛ لأن «تعريف كل منهما بالعهد»<sup>(٣)</sup>. ويرى السيرافي أن «ما فيه الألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات؛ لأن منها ما ينعت بالنكرات كقولك: (إني لأمرُّ بالرجل عندك؛ فيكرمني، ويقوم لي، وإني لأمر بالرجل مثلك؛ فيعينني)؛ إذا لم تقصد قصد الرجل بعينه»<sup>(٤)</sup>. والحقيقة أن التفاوت في قوة التعريف في المعارف نسبية، والحكم فيها يرجع للمقام اللغوي، لآتي:

١- اختلف في الأقوى تعريفاً من هذه المعارف؛ فإن كان ابن مالك وغيره يرى أن أقواها ضمير المتكلم؛ فابن السراج يرى أن الأقوى اسم الإشارة<sup>(٥)</sup>، وقيل: ذو الأداة، وقيل غير ذلك<sup>(٦)</sup>.

٢- قد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً أو فائقاً<sup>(٧)</sup>، ومن ذلك أنه «يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم؛ كقول من شُهرَ باسم لا شركة له فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا فلان، ومنه قوله تعالى: (أَنَا يُوسُفُ)<sup>(٨)</sup>؛ فالبيان لم يستفد بـ(أنا) بل بالعلم بعده»<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح تسهيل الفوائد: ١ / ١١٥.

(٢) همع الهوامع: ١ / ١٩٢.

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٨.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦ / ٨٤.

(٥) الأصول في النحو: ١ / ٢٦.

(٦) تعليق الفرائد: ٢ / ٨.

(٧) شرح تسهيل الفوائد: ١ / ١١٥.

(٨) سورة يوسف: الآية ٩٠.

(٩) شرح تسهيل الفوائد: ١ / ١١٥.

وذهب بعض اللغويين إلى أن العلم تختلف قوته بحسب سياقه؛ فقد يكون في قوة ضمير التكلم أو الخطاب أو الغيبة «ويعود على الاسم الظاهر ضمير الغائب، نحو: زيد رأيتَه؛ لأنه في قوته في حقل المطابقة، إلا أن يكون الظاهر منادى فيكون في قوة ضمير الخطاب، نحو: يا زيد بشراك؛ فإن الكاف هنا تقف بإزاء زيد، أو مختصاً فيكون في قوة ضمير التكلم، نحو: نحن العرب نكرم الضيف؛ إذ إن حرف المضارعة هنا، وهو النون، للمطابقة، كما يقف الاسم الظاهر هنا بإزاء نحن»<sup>(١)</sup>، ومنطلق هذا الرأي أن الضمير بأقسامه أعرف من العلم، ومن ثم فالبحت يرى أن قوة التعريف في المعارف نسبية.

والنكرة الموصوفة أخص من النكرة غير الموصوفة، ومن ثم فهي أقل إبهاماً منها «وينبغي أن يعلم أن النكرة المختصة تنزل من النكرة غير المختصة منزلة المعرفة من النكرة، فلا يجوز أن رجلاً من إخوتك غلام؛ كما لا يجوز أن زيداً غلام»<sup>(٢)</sup>.

والنكرة المقصودة أكثر تخصيصاً من النكرة غير المقصودة، ومن ثم فهي أقل إبهاماً، فكل «نكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال»<sup>(٣)</sup>، فالقصد والإقبال أكسبها تخصيصاً، وهما ليسا متوافرين في النكرة غير المقصودة.

والنكرة معنئ أقل إبهاماً من النكرة لفظاً ومعنى، فعلم الجنس كأسامة وثعالة ونحوهما «أعلام في اللفظ نكرات في المعنى»<sup>(٤)</sup>، وهو نكرة معنئ لأنه موضوع لكل شخص في جنسه، لا لشخص بعينه «تعريفها أمرٌ لفظيٌّ، وهي من جهة المعنى نكراتٌ لشياعها في كل واحد من الجنس، وعدم اختصاصها شخصاً بعينه دون غيره، إلا أن الشيع لم يكن لأنه بإزاء حقيقة شاملة، بل لأجل أن هذا

(١) اللغة العربية - معناها ومبناها: ٢١٦.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ١١٣٨.

(٣) التصريح: ٢ / ١٦٩.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ١ / ١٢٦.

اللفظ موضوعٌ بإزاء كلِّ شخص من هذا الجنس»<sup>(١)</sup>. وكلمة (رجل) وما شابه نكرة لفظاً ومعنى؛ ولذلك هي أشد إبهاماً وأقوى فيه من (أسامة) و(ثعالبة) ونحوهما؛ لأنهما علمان في اللفظ نكرتان في المعنى.

وأشد النكرات إبهاماً ثلاثة، هي: غير ومثل وشبه، قال ابن الحاجب: «أسماء توغلت في إبهامها، فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف؛ لأنه تعذّر اعتبارُ الخصوصية المفيدة بقية منكرًا، وذلك نحو: غير ومثل وشبه؛ لأن المثلية والغيرية تقدر بين كل شيئين»<sup>(٢)</sup>.

### ٢-٣-٢ قوة الرّبط:

تُرَبط الألفاظ والجمل بعدد من الروابط، منها الضمير، واسم الإشارة، وإعادة المتبدأ بمعناه أو بلفظه ومعناه، وحروف العطف، وغيرها<sup>(٣)</sup>، وهذه الروابط لا تقتصر على باب نحوي بعينه، وأقوى هذه الروابط الضمير؛ ولذلك فهم الشيخ ياسين من شرح الشيخ خالد الأزهرى للروابط ومن قوله: «والمطرّد من هذه الروابط هو الضمير لا غير»<sup>(٤)</sup> ضعف الربط بما عدا الضمير<sup>(٥)</sup>؛ ولذلك اشترطوا أن يكون الضمير - دون غيره - رابط جملة النعت بمنوعتها؛ لأن المنعوت لا يستلزم ذكر النعت «الرابط هنا (يقصد عندما يكون النعتُ جملة) لا يكون إلا للضمير بخلاف الخبر، والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة، فضعف طلبه له؛ فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به، وأنها نعت له، بخلاف المتبدأ فإنه يستلزم الخبر، فقوي طلبه له، فاكتفى بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به، وأنها خبر عنه»<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح المفصل: ١ / ١١١.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ١ / ٣٩١.

(٣) أحصى ابن هشام عشرة روابط، انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ١ / ٦٤٧.

(٤) حاشية ياسين على التصريح: ١ / ١٦٥.

(٥) حاشية ياسين على التصريح: ١ / ١٦٥.

(٦) حاشية الصبان: ٣ / ٦٣.

ويرى الدكتور تمام حسان أن «إعادة المرجع بلفظه رابط أقوى من إعادة ضميره عليه؛ لأن لفظه أقوى من الكناية عنه»<sup>(١)</sup>، وهذا يخالف ما عند سيبويه؛ إذ إنه رأى ضعف الربط بالاسم الظاهر: «لو قلت: (ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ)؛ لم يكن حدّ الكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: (ما زيدٌ منطلقاً هو)؛ لأنّك قد استغنيت عن إظهاره، وإنّما ينبغي لك أن تُضمّره، ألا ترى أنّك لو قلت: (ما زيدٌ منطلقاً أبو زيد)؛ لم يكن كقولك: (ما زيدٌ منطلقاً أبوه)؛ لأنّك قد استغنيت عن الإظهار»<sup>(٢)</sup>.

وعلى السيرافي الميل إلى استعمال الضمير بدل الاسم الظاهر بأن: «الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكرار ذكره في جملة واحدة، كان الاختيار أن يذكر ضميره؛ لأن ذلك أخف، وأنفى للشبهة واللبس»<sup>(٣)</sup>.

وأورد السيوطي أنه - على أحسن الأحوال - يجوز أن يكون العائد الاسم الظاهر، لا الضمير، بضعف «وقيل إنه يختص بذلك (بما ورد سماعاً)، ولا يجوز في غيره، وقيل يختص بالضرورة، ولا يجوز في غيرها، وقيل يجوز في الاختيار بضعف»<sup>(٤)</sup>.

ومن الروابط حروف العطف؛ إذ تستعمل لعطف المعمولات والمكملات والفضلات، وبينها تفاوت في القوة، وأقواها الواو، يقول السيرافي عن تقديم سيبويه (الواو) على غيرها من حروف العطف: «فبدأ بالواو لأنها أقوى حروف العطف؛ لأنها تعطف بها في الإيجاب والجدد، وفي كل ضرب من الفعل»<sup>(٥)</sup>، وهي كذلك «أم باب حروف العطف؛ لكثرة مجالها فيه»<sup>(٦)</sup>.

(١) اللغة العربية - معناها ومبناها: ٢١٦.

(٢) الكتاب: ١/ ٦٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٣٥.

(٤) همع الهوامع: ٢/ ١٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦/ ٦٩.

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني: ١/ ١٥٨.